جريمة الاتجار بالبشر (دراسة ميدانية)

د. حسن هاشم حمود

وزارة العدل العراقية /دائرة الإصلاح العراقية

("Human Trafficking Crime (A Field Study)"

Dr. Hassan Hashim Hammoud

Ministry of Justice – Republic of Iraq

Iraqi Correctional Directorate

المستخلص تعد جرائم الاتجار بالبشر من الجرائم الخطرة التي تهدد البناء الاجتماعي للمجتمعات، لأنها تستهدف الوجود الإنساني وتحطمن كرامتة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها ان اكثر انواع جرائم الاتجار بالبشر انتشارا هي جريمة البغاء، وهناك مجموعة من الاسباب اجتماعية واقتصادية تقف خلفها، وان عصابات الاتجار تعتمد مجموعة من الوسائل للاستدراج الضحايا.**الكلمات المفتاحية:** الاتجار بالبشر، جريمة الاعضاء البشرية، البغاء.

Abstract Human trafficking crimes are among the most serious crimes that threaten the social fabric of societies, as they target human existence and destroy human dignity. The study reached a number of conclusions, the most important of which is that the most prevalent type of human trafficking crime is prostitution. There are a number of social and economic reasons behind this, and trafficking gangs employ a variety of methods to lure victims. **Keywords: human trafficking, organ trafficking, prostitution**

المقدمة: أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم المعقدة ذات الطبيعة السرية لعدم وجود بيانات دقيقة حول العالم لنسب الاتجار، ولتعدد صورها واختلاف ضحاياها فضلاً عن أنها من الجرائم ذات الطابع الدولي التي لا تقف عند حدود دولة معينة، بل أنها أصبحت جريمة عابرة للحدود لا تحدها حدود جغرافية محددة، وعدّها البعض لاتساع حجمها وتعدد اطرافها نوع من أنواع الاقتصاد الخفي الخاضع لعولمة الأسواق التي تحددها قوى العرض والطلب، فباتت معظم بلدان العالم تعاني من اتساع مثل هذه الجرائم وبتحالفها مع ثنائي الشر من الجرائم كجريمتي تجارة المخدرات والأسلحة التي باتت تقودها عصابات ذات طابع دولي، وتعد هذه الثلاثية من الجرائم المنظمة التي تؤرق مضاجع المجتمعات، فضلاً عن أن جرائم الاتجار بالبشر اختلفت وتنوعت اشكالها كالرقيق الابيض لأغراض الجنس وأخرى لأغراض نزع الاعضاء البشرية، وكذلك التسول وأعمال السخرة وفي نفس الوقت تعددت أسباب هذه الجرائم منها اجتماعية وأخرى اقتصادية وسياسية واختلفت في حدتها بين المجتمعات إذ تنشط في المجتمعات التي لا تشهد استقراراً سياسياً، وتردي اوضاعها الاقتصادية مع ارتفاع نسب الفساد بمختلف أشكاله مما يشكل ذلك حاضنة وبيئة مهمة لتطور مثل هكذا جرائم.

فالتغيرات السياسية التي حدثت في العراق ما بعد 2003 وما تلاها من تردي الوضع الأمني والتهديدات الإرهابية المتكررة وحالات الشحن الطائفي التي اسهمت بشكل أو بأخر إلى أيجاد أرضية خصبة لنمو جرائم الإرهاب والمخدرات وتجارة الأسلحة وكذلك جرائم الاتجار بالبشر على الرغم من أن لهذه الجريمة عمقها التاريخي إذ أنها تعد من الجرائم المستوطنة في الأرض منذ تجارة العبيد مروراً بمراحل تطورها وتعدد اشكالها إلى يومنا هذا، لكنها بدأت تعود إلى الواجهة بشكل أكبر وأكثر تأثيراً لاسيما مع ظهور بعض فرص العمل التي تشرعن لمثل هذه الجرائم للبوسها لباس العمل لكنها في جوهرها هي نوع من أنواع الاتجار بالبشر كعمل الكوفيهات والملاهي الليلية وغيرها، وكذلك بعض عمليات بيع الأعضاء البشرية تحت عنوان تبرع وغيرها مما اسهم ذلك بشكل أو بأخر إلى ارتفاع نسب هذه الجرائم، لذلك شرعنا في تحديد مشكلة دراستنا عن الاتجار وإخضاعها للبحث العلمي للوقوف بشكل أدق على أسبابها وأثارها لوضع الحلول للحد من مثل هكذا جرائم فمشكلة الدراسة تتمحور حول معرفة العوامل المؤدية إلى ارتكاب هذه الجرائم وما هي الآثار الناجمة عنها، وكانت اسئلة الدراسة تدور حول الآتي:

1. أي أنوع جرائم الاتجار بالبشر أكثر ارتكاباً في العراق؟
2. ما العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر؟
3. ما الفئات الأكثر استهدافاً؟
4. ما هي الطرق والوسائل التي تتبعها عصابات الاتجار للإيقاع بضحاياها؟

ثانياً: اهمية الدراسة

يعد موضوع الاتجار بالبشر من المواضيع التي لم تحظى بنصيب كبير من البحث والدراسة فضلاً عن أنه من المواضيع المهمة والحساسة لمعالجة مشكلة باتت تمثل إحدى الجرائم التي تشكل تهديداً للأمن الإنساني في المجتمع لتعدد الطرق والأساليب التي تتبعها العصابات الاجرامية في استمالة واستدراج الضحايا فضلاً عن أن هذه الجريمة أخذت تستتر خلف مجموعة من الاعمال المقبولة في ظاهرها إلا أن مضمونها مغاير لما يتخللها من عمليات استغلال للضحايا، لذا أهمية الدراسة نابعة من أهمية وحساسية الموضوع.

ثالثاً: تهدف الدراسة التعرف إلى:

1. أسباب وعوامل جرائم الاتجار بالبشر.
2. طابع هذه الجرائم هل هو محلي أم دولي خارجي.
3. الأدوات والوسائل المتبعة في مثل هذه الجرائم.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

1. الجريمة المنظمة عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية(اتفاقية باليرمو سنة 2000) بأنها" الجريمة التي ترتكبها جماعة محددة البنية أي جماعة غير مشكلة عشوائياً لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم أن يكون لأعضائها ادوار محددة رسمياً، أو أن تكون عضويتهم مستمرة أو أن تكون بنيتها متطورة، وهذه الجماعة مكونة من ثلاثة اشخاص فأكثر ومستمرة لفترة من الزمن وتقوم بالتخطيط والتدبير لارتكاب جريمة خطيرة أو جريمة من الجرائم المقررة وفقاً للاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية مادية أخرى،

وبينت الاتفاقية معنى الجريمة الخطرة بقولها في المادة 2 فقرة (ب) أنها سلوك يمثل جرماً يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن اربع سنوات أو بعقوبة اشد[1].

2.الاتجار بالأشخاص: يقصد به تجنيد اشخاص، أو نقلهم، او ايواؤهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او استعمالها او غير ذلك من اشكال القسر، او الاختطاف او الاحتيال او الخداع، أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء او تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص اخر لغرض الاستغلال، كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر اشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الاعضاء[2].

وعرف القانون العراقي جرائم الاتجار بالبشر بانها عملية تجنيد الاشخاص، أو نقلهم، أو ايوائهم، أو استقبالهم، بوساطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من اشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة أو ولاية على شخص اخر بهدف بيعهم أو استغلالهم في اعمال الدعارة، أو الاستغلال الجنسي، أو السخرة، أو العمل القسري، أو الاسترقاق، أو التسول، أو المتاجرة بأعضائهم البشرية أو لأغراض التجارب الطبية[3].

3. **الاتجار بالأعضاء البشرية:** صورة من صور النشاط الاجرامي يمارسه أفراد أو جماعات إجرامية منظمة، عن طريق الخطف أو القتل أو السرقة أو الاكراه أو الخداع أو استغلال الحاجة للحصول على اعضاء أنسان مقابل مبلغ من المال بهدف اعادة بيعها لأشخاص بحاجة ماسة اليها بأسعار باهظة[4].

[1] محمد جميل النسور وعلاء غازي عباسي، الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها (دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية والوطنية)، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 41، ملحق3، 2014، ص 186.
[2] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر في اسيا، 2003، ص 5.
[3] الوقائع العراقية، قانون رقم 28 لسنة 2012 قانون الاتجار بالبشر، المادة 1 أولاً، العدد 4236، 2012/4/23، ص 1.
[4] عبد الله ادريس عبد الجواد، الاحكام الجنائية المتعلقة بعمليات نقل وزراعة الاعضاء البشرية بين الاحياء (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ط1، 2009، ص 42.

ويعرفها الباحث اجرائياً بأنه كل عملية استغلال للإنسان تستهدف البيع والمتاجرة بأي عضو من اعضاءه الجسدية.

4. الاستغلال الجنسي: ويعني أي من الأفعال غير المشروعة التي تمارس على ضحايا الاتجار بالبشر بأي شكل من الأشكال كالاستغلال الجنسي، أو الاعمال الدعارة، أو السخرة، أو الخدمة والعمل القسري، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستبعاد، أو التسول باستغلال حالة الضعف أو بالإكراه، أو استئصال ونزع الاعضاء، أو جزء منها أو الأنسجة البشرية أو المتاجرة أو اية صورة أخرى من صور الاستغلال المحرمة قانوناً[1].

ويعرفها الباحث اجرائياً بأنها كل فتاة اضطرت للهروب من منزلها تحت تأثير ظروف ضاغطة وتم السيطرة عليها وبيعها لقاء مبلغ مالي إلى الآخرين الذين اضطروها إلى امتهان الدعارة مقابل مبالغ مالية.

5.الاسترقاق: ويعني الاسترقاق تأسيس أو استدامة حالة العبودية المنزلية، أو العمل الجبري ضد شخص ما بما يخالف المعايير المقبولة والمتعارف عليها في القانون الدولي، مثل اتفاقية الرق الاتفاقية التكميلية لأبطال الرق وتجارة الرقيق والاعراف والممارسات الشبيهة للرق (الرق والعبودية المنزلية) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الرق والعبودية المنزلية) واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 بشأن العمل الجبري أو الالزامي (العمل الجبري)[2].

خامساً: منهج الدراسة وعينتها ومجالاتها

اعتمدنا في دراستنا لجريمة الاتجار بالبشر منهج دراسة الحالة لغرض الوصول إلى المعلومة بدقة واستحصالها من الضحية نفسها، باستخدام أداة المقابلة المعمقة.

نوع وحجم العينة

اعتمدنا في دراستنا على العينة المتاحة ركزت على ضحايا ومرتكبي جرائم الاتجار بالبشر ممن رغبوا ووافقوا على اجراء المقابلة معهم، وكان عدد الحالات (12) حاله موزعه بين الذكور والإناث.

[1] محمد احمد محمد النونة المخلافي، الاحكام الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر (دراسة في مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر اليمني والتشريعات العربية)، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 13، مجلد 15، 2007، ص 82.
[2] منظمة العمل الدولية، العمل الجبري والاتجار بالبشر (مرجع احكام قضائية)، مصر العربية، ط1، 2018، ص 17.

1. **المجال البشري**

ويقصد به تحديد مجتمع الدراسة أو مجموعة الأفراد الذين ستجري عليهم الدراسة، وتحدد المجال البشري لدراستنا النزلاء والنزيلات من ضحايا الاتجار بالبشر،

2. **المجال المكاني**

ويقصد به المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة وقد اختارت الدراسة ان يكون مجالها المكاني دائرة الاصلاح العراقية في قسمي (النساء المركزي وسجن التاجي).

سادساً: عرض حالات الدراسة

الحالة الاولى: (س، خ، ل)، ذكر، تولد 1997، من سكنت بغداد – السكن (إيجار)، تحصيلي الدراسي ابتدائية، متزوج ولديّ طفلين، كاسب (عامل زجاج وألمنيوم)– يعمل في بغداد وإقليم كردستان، الزوجة ربة بيت، موهبته هندسة صوتية ومصور ومغني راب، مسجون بتهمة الاتجار بالأعضاء البشرية (باع كليته أولاً ثم أصبح متاجراً).

والدي متزوج من نساء إثنين، وأنا الابن الوحيد للزوجة الأولى، اضطررت إلى بيع كليتي عام 2017 عن طريق صفحة على موقع الفيسبوك تحمل عنوان **المتبرعون بالكلى** مقابل مبلغ مالي مقداره عشرة ملاين دينار عراقي، ذلك لإنقاذ حياة والدتي التي كانت بحاجة إلى عملية جراحية خارج العراق (في الهند)، بعد إن عجزت عن جمع المال عن طريق مناشدة أقاربي، لسوء الحض توفيت والدتي قبل أن أقوم بتسفيرها إلى الخارج وإجراء عملية جراحية إليها.

عند مراسلة صفحة المتبرعين بالكلي عبر موقع الفيسبوك، وبعد الاتفاق على بيع كليتي مقابل المبلغ المالي المذكور أعلاه، طلب مني مدير الصفحة الذهاب إلى إقليم كردستان، وعند وصولي إلى محافظة أربيل تحديداً التقيت بشخص ليس لدي معرفة سابقة به، إذ تكفل هذا الأخير بدفع أجرة السيارة، ثم الانتقال إلى أحدى المستشفيات الخاصة هناك يطلق عليه **(مستشفى ب)** الذي تعامل مع الحالة على أنها عملية تبرع وليست متاجره وإجراء عدد من التحليلات، بعد تأكد الدكتور**(هـ)** من إمكانية إجراء العملية طلبت إدارة المستشفى حضور والدي

للتوقيع على تعهد خطي يحمل مضمون بأن العملية تبرع وليس متاجرة وعدم تحمل المستشفى نتائج العملية، وبالفعل حضر والدي واجريت العملية.

تكللت عملية استئصال كليتي بنجاح، وتم زرعها في جسد فتاة كان عمرها خمسة وثلاثين سنة، وبحضور أسرتها، وبعد خروجي من المستشفى، استلمت المبلغ المتفق عليه (عشرة ملاين دينار عراقي)، لكن في نهاية المطاف، اكتشفنا أنا ووالدي بأن الشخص المتاجر بالأعضاء البشرية قد قبض جراء هذه العملية من أسرة الفتاة مبلغ مالي مقداره أربعة وخمسين مليون دينار.

أما بالنسبة إلى كيفية استدراجي للعمل في المتاجره بالأعضاء البشرية، كانت عملية بيع كليتي هي البوابة الاولى للعمل في تجارة الاعضاء، عندما تعرفت على شخصٍ يدعى (**أ، ع**)، وتطورت علاقتي بهذا الشخص واطلع على اوضاعي الاسرية وحالتي الاقتصادية، وكذلك حالة والدتي الصحية، وتطورت علاقتي بهذا الشخص بصورة متسارعة فعرض عليَّ العمل بـ(المتاجرة بالأعضاء البشرية) وطلب مني عمل صفحة شخصية للترويج لبيع الكلى، وعن طريق هذه الصفحة راسلني شخص يدعى (ب) ساكن في بغداد (منطقة البلديات) يريد بيع كليته، واتصلت بـ(أ،ع) لاخبره بالموضوع طلب مني الذهاب إلى بغداد للقاء (ب)، ثم أرسل لي رقم موبايل شخص ساكن في بغداد أسمه (**م**) يقوم بالتنسيق مع المختبرات الطبية لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة، عدت إلى بغداد، واتفقت مع (م) على أن نلتقي وبرفقتي (ب) في أحدى المختبرات الطبية في بغداد، عند وصولنا أنا و(ب) إلى هذا المختبر ولقائنا بـ(م)، تبين أن (م) هو أحد رجال الأمن، وكانت عملية المتاجرة هذه عبارة عن كمين قد نُصب إلينا أنا و(ب)، إذ تم إلقاء القبض علينا من قبل احد الاجهزة الامنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وانا مسجون حالياً بهذه الجريمة.

الحالة الثانية: (ش، ط، ح)، أنثى، من مواليد 1979، اسكن في بغداد، اسكن (إيجار)، تحصيلي الدراسي امية، منفصلة عن زوجي ولديّ خمسة أطفال كنت اعيلهم، ربة بيت، مسجونة بتهمة الاتجار بالجنس(بغاء)، أنفصل والدي عن والدتي قبل عام 2000، وفي عام 2000 تزوجت أمي، عشنا أنا وأخوتي الأربعة مع والدي وزوجته، وفي عام 2000 ارتبطت بزوجي (**أ**) وسكنت معه في منزل أهله الكائن في منطقة الفضل، وأنجبنا خمسة أطفال، استمرت علاقتنا الزوجية ثلاثة عشر سنة فقط، ومنذ تسع سنوات انفصلنا عن بعضنا، فقمت بإيجار منزل في

منطقة الكفاح، بدأ مشوار عملي في صالون حلاقة في باب المعظم، ثم عملت سكرتيرة في عيادة الطبيب (**خ، ش)**، أثناء عملي في العيادة وبعدها تركت العمل.

وفي الشهر التاسع من عام 2017، لجأت إلى ممارسة البغاء لعجز موردي المالي لسد نفقاتي المنزلية، كانت تجربتي الأولى في شقة في منطقة الاعظمية تعود لسيدة تدعى **(ن)** وتمارس السمسرة على ابنتها **(ط)** (منفصلة) مواليد 2003، و(ن) هي من أقنعتني على ممارسة هذا العمل، وكانت (ن) تمارس السمسرة على ثلاث بنات أخريات، وفي عام 2018، في منطقة حي الجامعة، ألقى جهاز مكافحة الاتجار بالبشر القبض عليّ وكانت معي (ط) ابنت(ن) وفتاة تدعى (خ)، ومعنا رجلين اثنين كنا خارجين معهم، تم إطلاق سراح الرجلين، وحكم علينا أنا و(ط) و(خ) بالسجن لمدة خمسة عشر سنة.

الحالة الثالثة: (ش، ح، ب)، أنثى من مواليد 1995، من سكنت البصرة – (مشردة)، تحصيلي الدراسي أمية، متزوجة وليس لديّ أطفال، ربة بيت، وزوجي عاطل عن العمل، مسجونة بتهمة الاتجار بالجنس (بغاء).

والدي متزوج من نساء اثنين، أنجب من والدتي سبعة أبناء (ثلاثة ذكور، وأربع بنات)، ومن الزوجة الثانية ثلاثة أبناء، انفصلت عنه والدتي، فتزوجت من رجل آخر.

وعندما كان عمري اثنتا عشر سنة غادرت منزل الأسرة نهائياً دون العودة إليه، برفقة ابن خالتي **(س، ض)**(مواليد 1990)، إذ كانت تربطني به علاقة عاطفية، بقيت ساكنة في بيتهم في محافظة البصرة، كانت خالتي تمارس السمسرة داخل البيت على بناتها وكذلك نساء آخريات، وبعدها تزوجت ابن خالتي (س، ض) عام 2017، ومنذ ذلك الوقت، أخذت خالتي تمارس السمسرة عليّ أنا أيضاً داخل المنزل وخارجه وبعلم زوجي، وفي عام 2018، اصطحبتني خالتي إلى بغداد (حي الشعب)، حتى وصلنا إلى بيت تسكن فيه زميلة لها تدعى (ن) (سمسارة)، تمارس السمسرة على ثلاث بنات (ب، ط) و(ع، س) و(ن، ر) لا اعرفهن سابقاً، بقيت خالتي معي لمدة يومين اثنين فقط ثم ابتاعتني إلى زميلتها (ن) مقابل مبلغ مالي (لا أعرف مقداره) وعادت إلى البصرة بمفردها، وبعد مرور ثلاثة أيام من وصولي إلى هذا المنزل، قامت (ن) بالسمسرة عليّ مع فتيات آخريات، وقامت بإرسالي مع ثلاث فتيات آخريات إلى حي الجامعة، ونحن في الطريق إلى

هناك، ألقيّ القبض علينا من قبل مكافحة الاتجار بالبشر، وبعد ثلاثة أشهر من التحقيق، حكمنا أنا واثنين من الفتيات بالسجن لمدة خمسة عشر سنة.

الحالة الرابعة: (ب، ح، ع)، ذكر، التولد 1978، من سكنت محافظة بغداد، بسكن(إيجار)، التحصيل الدراسي بكالوريوس إدارة واقتصاد قسم محاسبة، متزوج ولديه أربعة أطفال، عاطل عن العمل، والزوجة ربة بيت، صدر بحقه حكم مدته ست سنوات مع دفع غرامة مالية مقدارها عشرة ملاين دينار عراقي بتهمة الاتجار بالأعضاء البشرية (ابتاع كليته، ثم أصبح متاجراً).

في عام 2018، كان أحد أطفالي (ذكر) يعاني من تلف في خلايا الدماغ (الخلايا الحركية)، ويحتاج إلى عملية جراحية تبلغ كلفتها المالية عشرة ملاين دينار عراقي، ولم يكن حينها بوسعي تدبير هذا المبلغ مما اضطرني هذا السبب الدخول إلى كروب المتبرعين بالكلى عبر موقع الفيس بوك، تواصلت مع شخص يدعى (ك) من سكنت إقليم كردستان (أربيل)، أرسل لي رقم موبايله الشخصي عبر الفيس بوك وعند التواصل معه، اتفقت معه على بيع كليتي بعشرة ملاين دينار عراقي مع تكفله بالمصاريف كافة، ثم طلب مني الحضور إلى الإقليم، وذهبت برفقة كل من والدتي وزوجتي، حجزت بنفسي في فندق يقع في منطقة (ط)، بعدها التقيت بهذا الشخص.

وبعد استحصال الموافقات الرسمية من وزارة الصحة، والقوات الأمنية، وبعد التدقيق الممل للتأكد على أن العملية تبرع وليس متاجرة، ذهبت في اليوم الثاني إلى أحد المختبرات لإجراء فحوصات ذات الصلة بالعملية وبعدها التقيت بشخص في مستشفى (ج) من سكنت بغداد يدعى **(خ،أ، ك)** يحتاج إلى زراعة كلى، إذ تم إجراء العملية تحت إشراف الدكتور **(ش، غ)**، وبعد العملية استلمت المبلغ المتفق عليه من ذوي المستفيد، وبعد اتمام العملية رجعت الى بغداد.

حالة المتاجرة: في عام 2020 اتصل بي نفس الشخص (ك)، وطلب مني إيجاد شخص يرغب ببيع كليتة، تواصلت مع شخص لم أتعرف على اسمه لديه رغبة في بيع كليته، ثم اتصلت به عبر الموبايل، وتم الاتفاق على أن ألتقي معه في منطقة حي الجامعة – قرب جامع ملة حويش، ذهبت إلى مكان اللقاء ومع وصولي إلى هذا المكان تم إلقاء القبض عليّ من قبل نفس الشخص؛ لأنه كان منتسب في جهاز مكافحة الاتجار بالبشر، وفي يوم 29/ 9/ 2020 اصدر بحقي حكم قضائي مدته ست سنوات مع دفع غرامة مالية مقداره عشرة ملاين دينار عراقي.

الحالة الخامسة: (ش، ن، ر)، النوع الاجتماعي أنثى، التولد 1988، منفصلة عن زوجها الأول ولديها منه طفلين، ومن زوجها الحالي طفل واحد، من سكنت محافظة بابل، تحصيلي الدراسي

متوسطة، ربة بيت، والزوج كاسب، أول مرة تدخل إلى السجن ضمن المادة القانونية (المادة الأولى مخالفة – 24، والثانية تزوير، صدر بحقها حكم مدته سنة واحدة وغرامة خمسة ملايين دينار عراقي بتهمة الاتجار بالأعضاء البشرية (ابتاعت كليتها ثم أصبحت متاجرة).

عندما انفصلت عن زوجي الأول الذي أنجبت طفلين اثنين منه عدت إلى العيش في منزل أهلي، وعن طريق الفيس بوك، تعرفت على شخص يدعى **(س)** من سكنت محافظة بغداد – كان متزوج ولديه طفلين، فتطورت معرفتنا إلى علاقة زواج وبعلم أهلي، سافرت معه إلى الفلوجة وسكنا في بيت إيجار، وعملت في صالون حلاقة، وبعد مدة وجيزة أخبرني زوجي بأنه استدان من أحد أصدقائه مبلغ من المال عبر تنظيم كمبيالة باسمه، ولهذا السبب اضطررت لبيع كليتي.

تعرف زوجي على شخص عن طريق كروب المتبرعين بالكلى على موقع الفيس بوك، من أجل أن يبيع كليته إلى هذا الشخص، وبعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة، رفض الدكتور تبرع زوجي بكليته بسبب وجود بعض الالتهابات والحصى في كليته، بعدها اقترح زوجي علي أن أتبرع أنا بأحد كليتي من اجل المال، فوافقت على التبرع بكليتي، وبعد إجراء الفحوصات اللازمة، تم أجراء عملية استئصال كليتي اليسرى، كان ذلك مقابل مبلغ مالي مقداره خمسة عشر مليون دينار عراقي،

استغرق رقودي في المستشفى ثلاثة أيام ثم عدت مع زوجي إلى مدينة الفلوجة، واستطاعنا ببعض هذه المبلغ ان يسدد زوجي ما بذمة من مبالغ مالية، ومن تلك اللحظة قررنا أنا وزوجي العمل مع المتاجرين بالأعضاء البشرية، وخاصة الكلى، تحسن وضعنا المادي، وفي آخر عملية متاجرة، ذهب إلى بغداد من اجل شخص يرغب في بيع كليته، هناك تم إلقاء القبض، في كمين أعده إليه جهاز مكافحة الاتجار بالبشر.

وبعد ذلك رجعت الى بغداد عند دخولنا سيطرة بسماية خضعنا إلى التفتيش وتم إنزالنا من السيارة وطلب مستمسكاتنا، قامت الشرطة باحتجازنا بسبب حيازتي لجنسية مزورة. وعند بحث المنتسب المختص في الحاسبة عن المطلوبين تبين اني مطلوبة في قضية اتجار بالبشر نتيجة اعتراف زوجي عليّ وانا الان مسجونة بتهمة الاتجار بالاعضاء البشرية.

الحالة السادسة: (أ، ي، و)، أنثى، ولدت في1984، اسكن بغداد – بسكن(إيجار)، تحصيلي الدراسي متوسطة، ربة بيت، منفصلة ولدي ستة أطفال، والزوج عاطل عن العمل، أول مرة ادخل

السجن بتهمة الاتجار بالجنس (سمسرة وبيع نساء)، في ثلاثة مواد قانونية – الاتجار بالبشر 1/ 5، و 6 ثانياً، والمادة 234 بغاء.

أنا مطلقة من زوجي الأول المحكوم بالإعدام في سجن الناصرية بتهمة القتل، ولدي منه ستة أطفال، تزوجت بعقد خارج المحكمة من شخص آخر منتسب في الداخلية، كان هو الآخر مسجون بتهمة حيازة سلاح، وعند خروجه (أي زوجي الثاني) من السجن ذهب لرؤية زوجته الأولى وأطفاله، ثم جاء إلى منزلي في منطقة الشعب، ذهبت معه إلى بيت عمته في منطقة الزعفرانية، وفي طريقنا ذهب زوجي لشراء كارت شحن موبايل، وعندها ألقت مكافحة الاتجار بالبشر القبض علينا بالقرب من منطقة الشعب خلال عودتنا إلى منزلنا، في اثناء ذلك، تم إلقاء القبض على خالي (شقيق والدتي) بدعوى ممارسة السمسرة على ثلاث بنات، إذ كان لديه بيت سمسرة وكان لدى زوجته مركز للمساج، إلا أن خالي أتصل بي واخبرني بأنه قد تعرض إلى حادث سير، كي يتم إلقاء القبض علي.

أثناء الاعتقال اعترفنا أنا وزوجي على أنفسنا بالعمل في السمسرة، وبعد مرور سنة وبضع أشهر من اعتقالي، وعند التحقيق مع البنات الثلاث اللواتي تم إلقاء القبض عليهن مع خالي اعترفت احداهن بأن خالي قام بشرائها بمبلغ مالي مني، وعلى اثرها انا الان في السجن وزوجي كذلك، وخالي محكوم عشر سنوات.

الحالة السابعة: (ج، ق، ر)، أنثى، التولد1983، من سكنت بغداد– بسكن(ملك)، متزوجة ولديّ طفلين، تحصيلي الدراسي متوسطة، ربة بيت، والزوج كاسب، للمرة الأولى أدخل السجن بتهمة الاتجار بالجنس (سمسرة، وبيع نساء).

توفي والدي، مما اضطررت إلى العيش في بيت أخي الكائن في منطقة حي الجهاد؛ راضخة تحت ضغط أخي وزوجته، وبعد مدة تقدم شاب لطلب الزواج مني، بادرت والدته إلى خطبتي إليه لأنها منفصلة عن والده، وابنها يسكن معها، في البداية ادعى بأنه يمتهن الأعمال الحرة، وكذلك لديه معارض لبيع السيارات، وافقت على الارتباط به للخلاص من ضغوط أخي وزوجته، وبعد زواجي منه تبين أنه لا يعمل وليس لديه معارض سيارات، من تلك اللحظة بدأت الخلافات تظهر بيننا شيئاً فشيئاً، تارةً معي وتارةً مع والدته، هذا مع تخلفه عن توفير مصروف المنزل، علينا أنا وأمه وأولاده، مع تناوله الخمر، ولعب القمار.

وبمرور الوقت علمت أنه كان مسجون في سوريا سنة 2010، بجريمة الاتجار بالبشر، فقد كان يعمل سمساراً، ولكثرة خلافي معه طلبت والدته مني أن اتركه وأرجع إلى بيت شقيقي، لكني اضطررت إلى البقاء معه بسبب إنجابي طفلين منه أحدهم كان معاقاً.

بدأت حالتنا المادية تزداد سوءً فقد مرت علينا أيام لا نجد ما نسد به رمقنا، وفي سنة 2015 طلب مني زوجي، وضغط عليّ لممارسة الدعارة، إلا إني رفضت ذلك وتركته وذهبت إلى منزل شقيقي وقمت بإبلاغ زوجة شقيقي عن طلبه هذا، لكن زوجة شقيقي رفضت أن تُبلغ شقيقي بذلك خوفاً على صحته، ذلك لأنه كان يعاني من مشاكل صحية في قلبه، بقيت عدة أيام في بيت شقيقي أنا واطفالي بحجة وجود خلاف عائلي مع زوجي، وبعد مدة تعهد بانه سيحسن من سلوكه، وفي يوم 28/ 2/ 2018 أتى إلى منزل شقيقي وتصالحت معه، وفي نفس اليوم ذهبت معه إلى المنصور لغرض جلب العلاج الخاص بمرض ولدي المصاب بضمور في الدماغ، واثناء خروجنا من البيت اتصلت به فتاة لا اعرفها قال لي أن هذه الفتاة تطلب منه أن يقلها معه في السيارة إلى المكان الذي تريده، كانت حجتهُ بأنه ملتزم معها بعمل (كخط نقل) بسيارته التي كان نوعها شيري صفراء اللون، وعند وصولنا إلى المنصور قرب مطعم الساعة، جرى إطلاق نار علينا من قبل القوات الأمنية، إذ استطاع زوجي مع الفتاة الهروب من السيارة، بقيت أنا وطفلي المريض في السيارة دون معرفة الأسباب، ألقت القوات الأمنية القبض عليّ أنا وطفلي، سألني رجل الأمن عن زوجي وعن الفتاة التي كانت معه، فأجبته بأنه يعمل على نقلها بسيارته الأجرة، وبعدها نُقلنا إلى مقر الأمن العامة، وعندها طرح المحقق علي أول سؤال عن الفتاة التي كانت معنا؟ فأجبت بأني لا أعرفها، إلا أن رجال الأمن كان لديهم معلومات عن قيام زوجي ببيع هذه الفتاة إلى أحد مراكز المساج في بغداد، لكن بعد مدة، تم إلقاء القبض على هذه الفتاة وتم مواجهتها معي سألها القاضي هل مارست هذه المرأة (أي أنا) السمسرة عليك؟ أجابت لا ولكنها قالت له أن هذه المرأة هي وزوجها أرادا بيعي إلى أحد مراكز المساج، علماً أن هذه الفتاة كانت هاربة من أهلها من سنة 2013 إلى سنة 2018 بسبب قيام شقيقها بممارسة العنف ضدها، وقد كانت تعمل بممارسة البغاء في بيوت الدعارة ومراكز المساج فضلا عن عملها في بعض الكوفيهات.

الحالة الثامنة: (ع، ل، ظ)، أنثى، التولد 1989، من سكنت بغداد – تسكن في بيت(ملك)، متزوجة ولديّ ثلاثة أطفال، تحصيلي الدراسي ابتدائية، المهنة ربة بيت، والزوج عاطل عن

العمل، هذه المرة الأولى ادخل السجن، وقد صدر حكم بحقها مدته خمسة عشر سنة بتهمة الاتجار بالجنس (بغاء).

بسبب وفاة والديّ تزوجت في سن مبكرة، كان زوجي يعمل في بيع الأدوية في سوق مريدي، وهو المعيل الوحيد للأسرة، وتعرض لحادث بسبب احد الانفجارات الارهابية افقده إحدى قدميه وعينه اليمنى، واصبح عاجزاً عن العمل، وبعدها قام زوجي بفتح أسواق داخل المنزل، لاعالتنا لكنه لم ينجح في مشروعه وكلفة خسارة مبلغ مالي كبير مقداره خمسة عشر مليون دينار عن طريق تنظيم وصولات مالية مصدقة يجب عليه تسديدها إلى تجار الجملة خلال مدة زمنية محددة.

بعد ذلك طلب مني زوجي أن أبحث عن عمل لإعالة أسرتنا، استطعت إيجاد عمل في أحد الصالونات النسائية في بغداد بعد مدة علمت السيدة صاحبة الصالون بما أمر به من ضائقة مالية صعبة، فأظهرت تعاطفها معي، عرضت عليّ العمل في منزلها كمنظفة إلى جانب عملي معها في الصالون، وافقت على العمل، فاصطحبتني معها إلى منزلها، لكن عند وصولي إلى هذا المنزل تفاجئت كثيراً، كان في منزلها بعض الفتيات اللائي يتردد عليهن الرجال باستمرار، أقنعتني هذه السيدة أن أعمل معها في مجال البغاء لمضاعفة أجرتي، وعندما فاتحتُ زوجي بالموضوع أبدى موافقته، لسداد ديننا، أخذت هذه السيدة بدورها تشجعني وتغريني على العمل، استغرق عملي في البغاء قرابة ستة أشهر، وخلال هذه المدة تحسن وضعنا الاقتصادي واستطعت سداد المبالغ المالية الذي كان في ذمة زوجي، لكن، وبعد مدة من الزمن طلبت مني هذه المرأة التي اعمل في بيتها الانتقال إلى العمل في بيت سمسارة أخرى.

سألنا المبحوثة عن احتمال قيام السمسارة الأولى ببيعك إلى السمسارة الأخرى أم لا؟

أجابت بأنها ليس لديها علم ما إذا كانت هذه السيدة قد ابتاعتها أم لا، لكنها أكدت على أن مثل هذه الحالات لا يمكن أن تمر دون مقابل، فخلال عملي مع السمسارة الأولى، كنت أشهد عمليات تغيير أو تبادل بالفتيات بين السماسرة، وكذلك كان يقوم السماسرة ببرم صفقات بيع وشراء لبعض الفتيات.

باشرت العمل مع هذه السمسارة الجديدة في إحدى مناطق بغداد لمدة من الزمن، وبعدها، ومن خلال إبلاغ المخبر السري، داهمت القوات الأمنية الشقة التي كنت اعمل فيها. ألقي القبض عليّ أنا والفتيات الثمانية الأخريات في نفس الشقة التي كنا نمارس البغاء فيها.

الحالة التاسعة: (خ، ب، و)، أنثى، من مواليد 1989، اسكن محافظة بغداد في بيت(إيجار)، تحصيلي الدراسي ابتدائية، ربة بيت، منفصلة عن زوجي ولديّ ثلاثة أطفال، تزوجت مرة أخرى بعد وفاة زوجي الاول، محكومة بتهمة الاتجار بالجنس (بغاء).

توفى زوجي بسبب مشاكل صحية في القلب وترك تحت مسؤوليتي ثلاثة أطفال ذكور، كانت والدتي تعمل في مجال السمسرة، وحين علم أهل زوجي بذلك قاموا بأخذ أطفالي مني وطردي من البيت، فعدت إلى منزل أهلي.

بعد مدة من الزمن، طلبت مني والدتي أن أعمل معها في البغاء، في بادئ الأمر رفضت ذلك، إلا انها بعد مدة أخذت تبتكر وسائل للضغط عليّ من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن افتعال المشاكل لإرغامي على العمل معها، وبسبب تردي أوضاعي الاقتصادية اضطررت إلى العمل معها في هذا المجال لمدة من الزمن.

وعن طريق والدتي، تعرفت على شاب، ثم تطورت العلاقة إلى الزواج منه، اكتشفت بعد مدة وجيزة من زواجي منه أن أسرته تعمل جميعها في مجال السمسرة، وبشكلٍ طبيعي، طلب زوجي مني أن أمارس هذا العمل مع أسرته، وبالفعل وافقت على العمل مع أسرته في هذا البيت، كانت والدة زوجي تسيطر على جميع أفراد الأسرة، فقد كانت هي المسؤولة عن استلام الأجور من الزبائن، تأخذ الحصة الأكبر من المال، وتعطينا جزء بسيط منه.

أستمر الحال على هذا النحو مدة من الزمن حتى تمكن زوجي من إقناعي على ترك العمل مع والدته من خلال الانتقال إلى العمل في بيت سمسرة آخر يقع في منطقة الكرادة، من أجل التخلص من هيمنة والدته، وبالتالي الحصول على كامل الأجر، وفي هذا البيت الجديد، وخلال مدة وجودي فيه، اكتشفت قيام عدد من السماسرة ببيع وشراء الفتيات من أجل عملية التغيير والإتيان بوجوه جديدة وأنا من المؤسف كنت احد ضحايا عمليات البيع هذه، وبعد مدة طلبت مني صاحبة البيت الذي أعمل فيه الانتقال إلى العمل في شقة أخرى في بغداد، بعد موافقة زوجي على ذلك، وأتضح لي فيما بعد أن هذه السمسارة قامت ببيعي لسمسار آخر مع احتفاظي بنفس الأجر الذي كنت أتقاضاه في ذلك البيت، واستمريت في العمل حتى قيام القوات الأمنية بمداهمة الشقة، وإلقاء القبض عليّ مع بعض الفتيات.

الحالة العاشرة: (ر، ث، ض)، أنثى، ولدت في عام 1995، اسكن محافظة بغداد، (هاربة من أهلي)، تحصيلي الدراسي ابتدائية، عزباء، صدر بحقي حكم مدته عشر سنوات بتهمة الاتجار بالجنس (بغاء).

عند سن الثالثة عشر ضبطت شقيقتي الكبيرة بحوزتي جهاز موبايل أستعمله لمراسلة شاب تعرفت عليه، وعندها قامت شقيقتي بإبلاغ والدتي وكذلك أشقائي، وعن طريق الصدفة، حل علينا في تلك اللحظة أقاربنا ضيوف إلى المنزل، توعد جميع أفراد أسرتي بمعاقبتي بعد رحيل الضيوف، انتابني شعور بالخطر جراء العقاب الذي سأتعرض إليه، لذلك بادرت باستغلال وجود الضيوف والهروب من المنزل، وعن طريق سيارة أجرة (تكسي) توجهت إلى منطقة الكرادة داخل قاصدة عشيقي، لكنه رفض استقبالي، ثم أغلق جهازه.

بقيت في حيرة من أمري لا اعرف ما افعله، شعر بذلك سائق سيارة (التكسي)، فسألني ما إذا كنت بحاجة إلى مساعدة؟ فأجبته، لا أحتاج، حرصاً مني على عدم معرفته بأني مهزومة من أهلي، ثم عرض عليّ أن يقوم بإيصالي إلى مكان آمن في الكرادة – شارع 52 أقنعني بالذهاب معه إلى بيت يعود إلى سيدة ادعى بأنه آمن، ومن الممكن العمل فيه كمدبرة منزل، وافقت على ذلك، وبعد مدة تبين لي أن هذا البيت مفتوح لممارسة السمسرة، وعلى الرغم من ذلك كنت مضطرة إلى الإقامة والعمل لمدة في هذا البيت.

بعد مدة من العمل في هذا المنزل، قامت السمسارة ببيعي إلى إحدى السمسارات في منطقة زيونة تدعى (أم ح) مقابل مبلغ مالي مقداره خمسة عشر ألف دولار أمريكي، في بيت هذه السمسارة تعمل أربع فتيات سوريات الهوية في البغاء.

كانت هذه السمسارة حذرة جداً في تعاملها مع الزبائن، إلا أن ذلك لم يسعفها من الخطر، فبعد مدة من الزمن تم مداهمت البيت وإلقيّ القبض على السمسارة وبعض الفتيات، أما أنا فقد كنت في العمل خارج المنزل (تبياته)، لم أعود إلى البيت، بل لذت بالهروب، ومن ثم الاتصال بصاحب سيارة الأجرة (التكسي) الذي كان يعمل على إيصالنا إلى الملاهي الليلية في بغداد أخبرته بمداهمة البيت الذي اعمل فيه وأنا حالياً في الشارع واحتاج إلى مساعدته، فبادر بأخذي إلى أحد أصدقائه يسكن في حي الجامعة كان يعمل في السمسرة أيضاً ولديه خمسة عشر فتاة، قام بضمي إلى العمل معه، لقد كان صاحب البيت صارم في تعامله معنا، وبعد مدة قام هذا الرجل ببيعي مع ثلاث من الفتيات البغايا اللائي كن يعملن معه إلى إحدى السمسارات (أم س)

من منطقة السيدية، ثم اشترى منها فتاة واحدة بمبلغ مالي مقداره عشرة آلاف وأربعمائة دولار أمريكي، وفي سنة 2017، وبعد مرور سبع سنوات على عملي مع صاحب البيت في السيدية، تمت مداهمة البيت من قبل مكافحة الاتجار بالبشر، والقيّ القبض عليّ مع فتيات أخريات، ومن حينها أنا مسجونة على هذه الدعوة.

الحالة الحادية عشر: (م، ي، ش)، أنثى، ولدت في عام 2002، من سكنت محافظة بغداد – الكرادة، والدي كان مصري الجنسية، تحصيلي الدراسي متوسطة، ربة بيت، منفصلة ولديّ طفلٍ واحد، مسجونة بتهمة الاتجار بالجنس (بغاء).

لم تكن حياتي الزوجية مستقرة بسبب خلافات مع زوجي، فقد كان يعاملني بقسوة، إلى درجة أن فترات الخلاف تستمر لمدة زمنية طويلة، وتتكرر لأكثر من مرة، وهذا ما أدى إلى طلبي للانفصال عنه، وبعد انفصالي مكثت في منزل شقيقي لمدة ثلاثة أشهر، حينها طلب شقيقي مني أن أعمل مع زوجته في ملهى ليلي، كان شقيقي يستحوذ على كل المال الذي أجنيه من عملي هذا، فاضطررت إلى أن اترك منزله وأذهب إلى السكن مع صديقتي في منطقة كمب سارة.

تعرفت على صديقتي هذه من خلال عملي في الملهى الليلي، كانت صديقتي سمسارة ولديها بيت مفتوح لممارسة الجنس، شجعتني على العمل معها، فأقنعت شقيقي بأني ذاهبة إلى زيارة صديقتي لابقى عندها أيام محدودة ومن ثم أعود إلى منزله، إلا أني كنت قد قررت عدم الرجوع إلى السكن معه، وافقت صديقتي على مكوثي وعملي معها ورفضها تسليمي إلى شقيقي مقابل اعطائه مبلغ مالي مقداره ستة آلاف وستمائة دولار أمريكي.

بعد ذلك قامت صديقتي بنقلي إلى أحدى المحافظات العراقية للعمل في ملهى ليلي تابع إلى فندق يدعى (ك) توجد فيه غرفة مفتوحة للسمسرة، علماً بأن طوال مدة السنة التي قضيتها للعمل في هذا الفندق كانت جميع مستمسكاتي محجوزة لدى إدارة الفندق.

كانت أسماء العاملات في هذا المجال تتغير باستمرار، فقد كانت السمسارة تقوم بتغير اسمها الحقيقي بين الحين والآخر والعمل باسماء مستعارة يتم ذلك من خلال استثمار السمسارة علاقاتها الخاصة بزبائنها من أجل إصدار مستمسكات مزورة (هوية الأحوال المدنية) للفتيات البغايا مقابل تزويد الشخص المعني صورة الفتاة العاملة في البغاء واختيار اسم ثاني لها ومبلغ مالي مقداره مائة وخمسون ألف دينار.

كنت أثناء عملي مع السمسارة أتعاطى المخدرات (الكرستال)، فقد كانت هذه المادة المخدرة تمنحني القوة، والنشاط، والحيوية، والاستمرارية في ممارسة البغاء أطول مدة ممكنة، أحياناً أعمل لمدة أسبوع دون الخلود إلى النوم، في أول الأمر، كانت هذه السمسارة تزودني بالمادة المخدرة بالمجان أنا ومعي خمس فتيات، وبعد الادمان بدات تطالبنا بالمال تبين لي فيما بعد أن غرض هذه السيدة من وراء تدميننا على المخدرات يكمن في تحويلنا إلى أداة مطيعة لها، وبالفعل هذا ما حدث، وبعد مدة من الزمن ابتاعتني هذه السمسارة أنا وفتاة أخرى إلى سمسارة أخرى مستأجرة بيت في بغداد الجديدة حي الغدير تدعى (أم م) عملت معها لمدة سنتين.

وجهنا سؤال إلى المبحوثة عن طبيعة العمل والأجر الذي كانت تتقاضاه؟

أجابت: إذا كان العمل داخل المنزل، فمقدار المبلغ المالي الذي أتقاضاه يبلغ خمسين ألف دينار عراقي عن كل ممارسة جنسية، وقد يصل أحياناً من خلال مجموع الممارسات في اليوم الواحد إلى مائة دولار أمريكي، أما إذا كان العمل خارج المنزل، فكان يبدأ من الساعة الثامنة مساءً إلى الخامسة صباحاً مقابل مبلغ مالي مقداره ثلاثمائة دولار أمريكي، جزء من المبلغ يذهب إلى حصة السمسارة التي نعمل لديها.

الحالة الثانية عشر: (س، خ، م)، أنثى، ولدت في عام 1970، اسكن بغداد، تسكن في بيت(ملك)، خريجة إعدادية تمريض، منفصلة ولديّ خمسة أبناء، مهنتي قابلة مأذونة، مسجونة بتهمة الاتجار بالأطفال– لغرض التبني، في عام 2019، قام أحد زملائي في المستشفى (قبل أن أترك العمل في الوظيفة) يدعى **(أ)** بجلب فتاة تدعى **(ن)** إلى منزلي من أجل العمل داخل المنزل لا غير ذلك، كانت (ن) آنذاك حامل بأنثى أنجبتها في منزلي.

وفي اثناء ذلك طلب مني ابني المدعو (ح) بأن أقوم بطردها تجنباً لوقوع ما لا يحمد عقباه، وبالفعل قمت بطردها مع ابنتها من المنزل عبر الاتصال بزميلي نفسه الموظف (أ) وبعد مرور أكثر من عامٍ على هذه الحادثة، وتحديداً نهاية عام 2020، جاءت نفس الفتاة (ن) إلى منزلي، ولكن هذه المرة كانت لوحدها، وكانت حامل ايضاً، إلا أن هذه المرة أنجبت ذكر، خولتني ببيعه إلى أحد معارفي، عرضت أنا بدوري الطفل على أحدى الأسر الساكنة بجوار منزلي أسرة **المهندس (م)** وزوجته العقيميين، فاتفقت مع هذه الأسرة على بيعه لهم مقابل مبلغ مالي مقداره خمسة ملاين دينار عراقي، إذ كان لدى هذه الأسرة ورقة تبني رسمية.

غادرت (ن) المنزل، إلا أنها بعد أيام قليلة اتصلت بي لإخباري بأنها سوف تأتي إلى منزلي وبصحبة عدد من الرجال، وطلبت مني أن أقنع هؤلاء الرجال بأن الطفل قد توفي، وبالفعل حضرت (ن) وكان معها رجلين اثنين، لم أستطع إقناع هذين الرجلين بأن الطفل قد توفي، فسرعان ما تحول الحديث من لغة تفاهم إلى لغة تهديد، وفي النهاية طلبا مني إرجاع الطفل إلى أمه، وفي اليوم الثاني بعد هذا اللقاء، قامت (ن) برفع دعوى قضائية ضدي أنا والمهندس (م)، لم تمضي سوى أيام قليلة حتى تم اعتقالنا على يد مكافحة الاتجار بالبشر نحن الاثنين مع اعتقال وأصدر حُكم على المهندس (م) بالسجن لمدة خمس سنوات وشهر، لكن بعد تمييز قرار الحكم تم تبرئته من التهمة ومن ثم إطلاق سراحه، أما أنا فقد حُكم علي بالسجن لمدة خمس سنوات وشهر مع غرامة خمسة عشر مليون عراقي.

سابعاً: تحليل الحالات

في هذا الفقرة، سيتم تحليل النتائج التي توصل البحث إليها سوسيولوجياً من خلال تناول ثلاثة أبعاد رئيسة: أولاً تحديد **أنواع الاتجار بالبشر** التي كشفت عنها المقابلات، وثانياً العوامل التي تسهم في جرائم الاتجار بالبشر ، ثالثاً استعراض **أساليب استدراج الضحايا في الاتجار بالبشر**، عبر الآتي:

1. أنواع الاتجار بالبشر: كشفت نتائج البحث عن وجود ثلاثة أنواع للاتجار بالبشر قد مارسها أفراد عينة البحث، يمكن تبيانها عبر الآتي:

أ.الاتجار بالأعضاء البشرية: بلغ عدد الحالات ضمن هذا النوع من الاتجار بالبشر ثلاث حالات، إذ ينحسر هذا النوع من الاتجار بالأعضاء البشرية ببيع عضو الكلى دون الأعضاء الأخرى، لقد كانت عصابات الاتجار بالأعضاء البشرية تخفي هذا النوع من الاتجار صفة التبرع الخيري الذي يعد مقبول اجتماعياً، بينما كانت تتكتم عن الجانب المادي الذي يعد مرفوض اجتماعياً(نوعاً ما)، وممنوع قانونياً، وقد حددت الحالات اسعار بيع الكلى الواحدة لا يقل عن عشرة ملايين دينار عراقي، وفي الوقت نفسه ان اغلب ضحايا الاتجار بالاعضاء بالبشرية تحولوا الى العمل للتجارة بالاعضاء البشرية.

ب. الاتجار بالجنس: بلغ عدد الحالات ضمن هذا النوع ثمانية حالات، وهو أكثر الحالات انتشاراً بالمقايسة مع النوعين الآخرين، يتوزع هذا النوع من الاتجار بالبشر بين البغاء والسمسرة يتبين أن عمليات بيع النساء تقوم بممارستها النساء السمسارات فقط دون الرجال،

وعند مقايسة النسبة المتزايدة في أعداد حالات الاتجار بالجنس البالغة ثمانية حالات مقارنةً بالنوعين الآخرين للاتجار بالبشر، نتوصل إلى نتيجة تعبر عن ارتفاع نسبة هذه الظاهرة في العراق، ولاسيما في محافظة بغداد، سواء كانت لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية.

كما كشفت الدراسة عن وجود تراتبية عمودية في ممارسة الجنس مع ضحايا هذا النوع من الفتيات اللواتي يمارسن مهنة البغاء يمكن أن تفرضها مجموعة من المحددات المرتبطة أحياناً بالزبون، مثل عمر الفتاة الباغية وجمالها، والسلامة الصحية التي تتمتع بها، ومكان ممارسة الجنس معها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أكد أفراد العينة بأن سماسرة الجنس كانوا حريصين جداً على إستئجار منازل يستعملونها للسمسرة واقعة في مناطق تتميز بالفردية العالية والخصوصية التامة، فهؤلاء يستغلون عدم تدخل الآخرين من الجيران ومنعهم من ممارسة عملهم بحرية، وهذه التراتبية تفتقر إليها المناطق الشعبية التي يكون العمل فيها مكشوف أمام أنظار الجميع، لاسيما السلطات الأمنية وكذلك المنازل المجاورة، وهذا ما أكدته أحدى المبحوثات من خلال استئجارها منزل في منطقة شعبية لغرض ممارسة السمسرة فيه، ويتبع السماسرة ومن يتعامل معهم مجموعة من الاساليب لاستدراج الضحايا.

ت. **الإتجار بالأطفال:** بلغ عدد الحالات ضمن هذا النوع من الاتجار بالبشر حالة واحدة فقط، إذ كان الهدف من وراء حالات الاتجار بالأطفال هو للتبني.

2.العوامل والاسباب التي تؤدي إلى جرائم الاتجار بالبشر

- **العوامل الاجتماعية**

أ. الحالة الاجتماعية: كشفت نتائج البحث بأن الحالة الاجتماعية تلعب دوراً رئيساً في جريمة الاتجار بالبشر إذ تبين ان خمس حالات كانتا منفصلات عن ازواجهم، وحالة كان زوجها متوفي، وبقية الحالات الأخرى من الاناث اتت من اسر مفككة بسبب انفصال الابوين او بسبب موتهم.

ب. العنف الاسري: ان بعض الحالات اكدتا بتعرضهن للعنف والضرب من قبل ازواجهم او من قبل احد الاخوة مما دفع البعض للهروب من البيت.

ت. التحصيل الدراسي: ان اغلب حالات ضحايا الاتجار بالبشر مستواهم التعليمي متدني جداً.

- **العوامل الاقتصادية**

أ. الحالة الاقتصادية: جميع حالات ضحايا الاتجار بالبشر يعانون من ظروف اقتصادية سيئة دفعتهم ليكونوا ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر.

ب. البطالة: اغلب ضحايا الاتجار بالبشر وكذلك ازواجهم يعانون من البطالة وعدم ممارستهم لعمل مستمر، فضلاً عن عدم امتلاكهم لقدرات ومؤهلات تمكنهم من اقتان مهنة ما، مما جعلهم ذلك عرضة للبطالة وعدم سعيهم في البحث عن عمل.

ت. نوع السكن: اغلب حالات الدراسة كانوا يسكنون في بيوت ايجار، مما يؤشر ضعف حالتهم الاقتصادية.

3.اساليب استدراج ضحايا الاتجار بالبشر

أ. **الكوفي شوب:** ذكرت بعض الحالات عن عملها في بعض الكوفيهات وعن طريق هذا العمل تطورت علاقاتها للعمل كبغي.

ب. العمل كخادمة في المنازل: ذكرت البعض من الحالات انهن دخلن الى بيوت الدعارة بعد تضليلهن للعمل كمدبرات منزل لكن بعد فترة تحول العمل كبغي تحت تأثير الخوف من الرجوع الى الاسرة او البقاء في الشارع دون مأوى، وغيرها من الاسباب الأخرى.

ت. صالونات الحلاقة النسائية: ذكرت بعض الحالات انهن مارسن البغاء من خلال عملهن في بعض الصالونات النسائية.

ث. **سائقي سيارات الأجرة نوع (تكسي):** ذكرت بعض الحالات ان هناك تعامل مع بعض اصحاب سيارة الاجرة نوع تكسي في ايصال بعض الضحايا الى بيوت الدعارة وبيعهم للعمل كبغي من خلال تضليلهم بالعمل كمدبرات منزل.

ج. تستدرج عصابات الاتجار بالاعضاء البشرية ضحاياهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وتضليل الآخرين بأنها عملية تبرع.

ثامناً: الاستنتاجات

1. توصلت الدراسة إلى أن الأسباب التي دفعت بعض أفراد العينة إلى أن يكونوا ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر مختلفة ومتباينة إذ أجاب بعض أفراد العينة من البغايا أن الأسباب التي دفعتهم نحو اللجوء إلى هذه هو العنف الأسري وتفكك الأسرة فضلاً عن الفقر والعوز، في حين كان أنواع الاتجار الأخرى المتمثلة ببيع الأطفال أو بيع الأعضاء البشرية كان السبب الرئيسي في ذلك هو الفقر والعوز.

2. توصلت الدراسة إلى ان معظم افراد العينة من ضحايا عصابات الاتجار بالبشر هم في الاصل كانوا ضحايا لكن بمرور الزمن وتعرفهم على بعض السماسرة اصبحوا فيما بعد من السماسرة.
3. توصلت الدراسة إلى ان أكثر ضحايا بيع الاعضاء البشرية هم من الذكور في حين أكثر ضحايا البغاء كانوا من الاناث.
4. كشفت الدراسة ان تراتبية عمودية في ممارسة البغا مع الضحايا الباغيات تفرضها مجموعة من المحدات التي يقررها احياناً الزبون مثل عمر البغي والسلامة الصحية ومكان الممارسة إذ اكد أفراد العينة ان السماسرة كانوا يستاجرون منازل في اماكن تتميز بالفردية والخصوصية العالية مسقلين عدم تدخل الآخرين من الجيران في عملهم بعكس المناطق الشعبية التي يكون العمل فيها مكشوف وخاضع لتدخلات الآخرين.
5. توصلت الدراسة إلى أن أغلب حالات العينة من ضحايا عصابات الاتجار بالبشر كانوا ضحايا للاتجار الداخلي اي داخل الحدود الجغرافية للبلد ولم تصادفنا في دراستنا لحالة اتجار خارجي خارج حدود البلد.
6. كشفت الدراسة عن اختلاف الاساليب والحيل التي تتبعها عصابات الاتجار بالبشر باختلاف نوع الاتجار.
7. كشفت الدراسة أن عصابات الاتجار بالبشر ركزت في تجارتها بالأعضاء البشرية بعضو الكلى دون غيرها بناء على إجابات الضحايا لبعض حالات الدراسة.

تاسعاً: التوصيات

1. على وسائل الاعلام وبالتنسيق مع دائرة الاصلاح العراقية ان تقوم بتوعية ثقافية وقانونية لخطورة جريمة الاتجار بالبشر وتوضيح طرق واساليب الخداع المتبعة من قبل عصابات الاتجار.
2. أن تتبنى المؤسسات الدينة والتعليمية والمنظمات المجتمعية دورها في التثقيف على الاثار السلبية للتمييز ضد الاناث وحالات العنف الاسري ضدهن واثارها النفسية السلبية.
3. حماية ضحايا الاتجار قانونياً وعدم تجريمهم وذلك لفسح المجال أمامهم للتقدم بشكوى ضد عصابات الاتجار بدلاً من ان يبقى رهينة بأيديهم لسيطرتهم على مستمسكاتهم الشخصية وغيرها من وسائل التهديد الأخرى المتبعة من قبل هذه العصابات.

4. التشديد على دوائر الاحوال والجوازات عند أصدر الوثائق الرسمية للتأكد من سد جميع الثغرات التي تستغل من قبل المتاجرين لإصدارهم وثائق رسمية للضحايا.
5. أنشاء دور ايواء تابعة إلى مؤسسات الدولة لايواء بعض النزيلات من ضحايا جرائم الاتجار بالبشر اللواتي ترفض اسرهم استقبالهم بعد اطلاق سراحهن من السجون مما قد يجعلهن أن يكونن عرضة للاتجار مرة اخرى.
6. أخضاع كافة المهن لسيطرة الرقابة المهنية من خلال وضع شروط ومعايير لكافة المهن واكسابها شكلاً يحد من عمليات الاستغلال وعمل السخرة والاتجار بالبشر.
7. التعاون الاقليمي والدولي في فضح اساليب وحيل عصابات الاتجار بالبشر من خلال تحديد الجهات التي تروج لفرص العمل في الخارج وان تكون خاضعة لسيطرة الدولة وخاضعة لسلطة القانون كي لا تستغل من قبل عصابات الاتجار بالبشر.
8. وضع خطة اقتصادية مدروسة هدفها القضاء على البطالة وتحسين فرص العيش.

المصادر

1. عبد الله ادريس عبد الجواد، الاحكام الجنائية المتعلقة بعمليات نقل وزراعة الاعضاء البشرية بين الاحياء (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ط1، 2009.
2. محمد احمد محمد النونة المخلافي، الاحكام الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر (دراسة في مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر اليمني والتشريعات العربية)، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 13، مجلد 15، 2007.
3. محمد جميل النسور وعلاء غازي عباسي، الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها (دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية والوطنية)، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 41، ملحق3، 2014.
4. مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر في اسيا، 2003.
5. منظمة العمل الدولية، العمل الجبري والاتجار بالبشر (مرجع احكام قضائية)، مصر العربية، ط1، 2018.
6. الوقائع العراقية، قانون رقم 28 لسنة 2012 قانون الاتجار بالبشر، المادة 1 أولاً، العدد 4236، 2012/4/23.